

بـيـان

بفروع الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية

فى بعض الولايات وتحديد مناطق نشاطها

الولاية	منطقة النشاط
نـزوى	المنطقتان الداخلية والوسطى .
صـور	صور ، الكامل والوافي ، جعلان بني بوحسن ، جعلان بني بوعلی، وادي بني خالد ، بديه ، مصيرة .
إبـراء	القابل ، إبراء ، دما والطائين ، المضيبي .
عـبـري	ضنك ، عبري ، ينقل .
البريمي	البريمي ، محضه ، محافظة مسندم .

الهيئة العامة لسوق المال

قرار رقم ٩٩/١٤

بتنظيم إجراءات التظلم أمام لجنة التظلمات

بالهيئة العامة لسوق المال

إستناداً إلى قانون سوق رأس المال الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٨/٨٠ .

وإلى موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال .

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يكون تظلم أصحاب الشأن من القرارات الصادرة طبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال من الوزير أو الرئيس التنفيذي أو الهيئة العامة لسوق المال أمام لجنة التظلمات المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال المشار إليه وفقاً لما يأتي :

أ - يجب أن يشمل التظلم البيانات الآتية :

- ١ - اسم المتظلم ومهنته وعنوانه .
 - ٢ - تاريخ صدور القرار المتظلم منه وتاريخ علم المتظلم به .
 - ٣ - موضوع التظلم والأسباب التي بني عليها .
ويجب أن يرفق بالتظلم المستندات المؤيدة له .
- ب - ينشأ بالهيئة مكتب للتظلمات، يتولى تلقي التظلمات وقيدها في السجل المعد لذلك في يوم ورودها، وعلى المكتب أن يسلم المتظلم صورة من تظلمه مثبتاً عليها رقم القيد وتاريخه .
- ج - يقوم المكتب بعرض التظلم فور وروده على رئيس اللجنة لاتخاذ إجراءات عرضه على اللجنة لنظره، وللجنة أن تطلب ما تراه من إيضاحات من ذوي الشأن، واستيفاء الأوراق والمستندات اللازمة .
وتبت اللجنة في التظلم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ عرضه عليها أو من تاريخ ورود الإيضاحات أو الإستيفاء الذي طلبته بحسب الأحوال وتكون قرارات اللجنة بالبت في التظلم نهائية .
- د - يخطر مكتب التظلمات صاحب الشأن بصورة معتمدة من قرار اللجنة بالبت في التظلم والأسباب التي بني عليها .
- هـ - يودع المتظلم صندوق الهيئة عند تقديم التظلم مبلغاً مقداره (٣٠ ريالاً عمانياً) كمصروفات إدارية .

مادة (٢) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر في : ٢٤ من رجب ١٤٢٠هـ

مقبول بن علي بن سلطان

الموافق : ٣ من نوفمبر ١٩٩٩م

وزير التجارة والصناعة

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٦٥٩)
الصادرة في ١٥/١١/١٩٩٩م